تنافس النظام والمعارضة العراقية على كسب ود الادارة الامريكية

تؤكد المصادر الدبلوماسية والصحفية بأن ادارة الرئيس كلينتون هي في صدد تقييم وتحديد خياراتها السياسية تجاه العراق، مابين اعتماد سياسة الاحتواء وبالتالي التطبيع مع النظام العراقي كما يتمنى او الرفض والعمل على اسقاطه كما تأمل المعارضة العراقية.

منطلقات واوراق بغداد في اقناع أدارة كلينتون الجديدة

ان سياسة حافة الهاوية التي نهجتها بغداد في أواخر ايام ادارة الرئيس الامريكي بوش، كلفت العراق مزيدا من الدمار ولكنها دفعت الادارة الامريكية الجديدة لاعادة النظر في سياستها تجاه العراق، ومن هذا المنطلق تغيرت لهجة بغداد تجاه واشنطن/كلينتون باتجاه الدعوة للحوار والتأكيد على الرغبة في اقامة علاقات طيبة وذلك كما تعكسه تصريحات صدام حسين ونائب رئيس وزرائه، وممثله الدائم في الامم المتحدة. وبات هدف الدبلوماسية العراقية المعلن اقناع امريكا بان بقاء نظام صدام حسين بالحكم ليس خطرا على المصالح الامريكية، بل انه قد يكون مفيداً وذلك للاسباب التالية :

- دور صدام حسين في اقامة حالة توازن في وجه ايران الاصولية، والاصولية الاسلامية بشكل عام، خاصة بعد تصعيد الدور الايراني في الخليج باحتلال بقيةالجزر وتصاعد التسلح الايراني.

- ان صدام حسين اقدر على الحفاظ على وحدة العراق، من بديل عراقي منقسم على ذاته وغير مجرب يسمح للتيار الاسلامي دخول الحكم. والتلويح لتركيا وبالتالي امريكا، بان حكم مركزي قوي في بغداد سيكون اقدر على درء مخاطر التطلعات القومية للاكراد.

- أثبتت محاولات اسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري فشلها، كما ان اي محاولة لاستخدام الاكراد والشيعة كاداة لاسقاط النظام قد تنتهي بانهاء العراق ككيان موحد اضافة لمخاطر القوضى ونتائجها غير المحسوبة على المصالح الغربية. كما ان غلبة اللون الكردي والشيعي على المعارضة العراقية المتمثلة بالمؤتمر الوطني العراقي، جعلت من الرقم السني عامل شك يخدم التطبيع وليس التغير.

- ان عراقاً مستقراً هو اقدر على فتح البلاد للشركات الاجنبية وبالذات الغربية، التي لها تاريخ في التعامل مع نظام صدام. ومن هذا المنطلق لوحت بغداد بالورقة الاقتصادية عبر اتفاقات مغرية للشركات الغربية شملت النفط وغيرها من المرافق الاقتصادية، واقدمت الحكومة العراقية على عقد عدد من الاتفاقات المغرية لتلك الشركات تصيح

نافذة المفعول بمجرد رفع العقوبات الاقتصادية، الامر الذي جعل لهذه الجهات الغربية مصلحة بالتعجيل برفع العقوبات، خاصة وان الغرب عموما يمر بركود اقتصادي. وذهب البعض من هذه الشركات الى حد التبرع بمواد الاغاثة من دواء وطعام للتلويح بحسن نواياه طمعا بعقد مثل تلك الصفقات التجارية.

- كما اخذت بغداد تتجاوب مع فرق التفتيش عن الاسلحة التابعة للامم المتحدة، و سحبت كافة الصواريخ والبطاريات والردارات من المناطق الشمالية والجنوبية العراقية المحظورة، وتؤكد بغداد استعدادها الكامل للألتزام بقرارات الامم بهذا الصدد. وذهبت الى اكثر من ذلك بالاعلان عن قبول مبدأ حق التفتيش على الأمد البعيد.

- واذا كان هناك تخوف من نزعة النظام العدائية للتسوية العربية - الاسرائيلية، فان أعلان ياسر عرفات، بعد عودته من بغداد في مطلع شهر شباط، بنصيحة صدام حسين له بمواصلة التفاوض مع اسرائيل رغم مشكلة المبعدين المفلسطينيين، جاءت لتعطي اشارة تطمين لامريكا بالدرجة الاولى.

- ومن ذات المنطلق كشف ياسر عرفات جهوده للوساطة بين بغداد والقاهرة، حاملا رسالة من صدام للرئيس مبارك لم يعلن عن نصها ولكنها جاءت في وقت تعاني القاهرة من تصعيد لاعمال العنف الاسلامي الاصولي ضد الحكم،الذي تعتقد القاهرة ان طهران وراء دعمه، كما ان مصر اعربت مرارا عن تخوفها من انفراد ايران بالخليج العربي في حال غياب العراق. اضافة الى مسألة المليون عامل مصري في العراق وتلويح بغداد بتسوية احوالهم المالية اضافة الى المسائل المالية المتعلقة بين البلدين. واي تحول مصري سينعكس حتما على الموقف الامريكي.

والاخبار الصحفية عن وجود صفقة سياسية قيد البحث بين بغداد وواشنطن، (راجع القدس العربي، 19/2/1993) التي تروج لها مصادر قريبة من بغداد، تندرج ضمن المساعي العراقية للتقارب مع واشنطن. وان التحرك الدبلوماسي الكويتي، عبر زيارات وزيرالخارجية الكويتية الى طهران والقاهرة ودمشق وعواصم اخرى يعكس مدى القلق الكويتي من مثل هذا الاحتمال.

وعلى صعيد القضية الكردية صعدت بغداد حملتها الاعلامية والسياسية من خلال مندوبها، مكرم الطالباني، الذي عقد سلسلة اجتماعات مع ممثلي المعارضة العراقية الكردية ابان انعقاد اجتماعات المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي في اربيل بين الفترة 19-21 شباط الماضي; وتصريحات طارق عزيز التي بثها التلفزيون العراقي عن استعداد الحكومة قبول مشاركة الاكراد المعارضين بالحكم، مستفيدا من حالة الحصار الاقتصادي المفروض على كردستان العراق كاداة ضغط على القيادة الكردية لقبول التصالح.

- ان سلاح الحصار والعقوبات الاقتصادية سلاح ذو حدين، فكما هو يضعف بغداد الا انه في حال عدم حصول تغيير سياسي في المستقبل المنظور سيصبح الحصار الاقتصادي عبئاً من الصعب على واشنطن وحلفاءها

تبريره سياسيا، دع عنك اخلاقيا. وبغداد تلوح بقدرتها على الصمود، خاصة وان صدام حسين - كحاكم - لاتثنية معاناة شعبه عن التمسك بالحكم.

- استخدم نظام بغداد ورقة الشارع العربي المتعاطف مع العراق، لاحراج امريكا وحلفائها من الحكام العرب، واصبح يلوح بالشعارات الاسلامية لكسب ذلك الشارع. وكون صدام يستخدم هذه المشاعر دون واعز اخلاقي او ديني امر غير ذي شأن في لعبة الصراع السياسي.

واخيرا، يأمل صدام حسين في ان يكون الرئيس الامريكي الجديد، مشغولاً في توجهاته الجديدة ببناء الاقتصاد الامريكي، وبالتالي ليس بحاجة الى مشاغل خارجية وهو الامر الذي انتقد عليه سلفه. وان صدام قادر على خلق مثل هذه المشاغل في حال استحالت كسب موافقة واشنطن على التعايش مع نظامه.

كيف ستتعامل واشنطن مع المبادرات العراقية

بالوقت الذي تكرر الادارة الامريكية بان سياستها تعتمد على افعال صدام وليس على اقواله، وان المطلوب من بغداد تنفيذ قرارات الامم المتحدة تنفيذا كاملا، والبعض في الادارة الامريكية - وزير الدفاع - يعتقد بان هذا يعني عمليا اسقاط صدام، الا ان هناك اصواتاً اخرى توكيد بان عراقاً ضعيفاً وغير قادر على تهديد جيرانه وفاقد للاسلحه ذات الدمار الشامل، وبالذات تصنيع السلاح النووي، يصبح شأنا ثانويا وبالامكان التعاطي معه وانهاء العقوبات، دون تطبيع العلاقة مع النظام او رئيسه.

واذا لم يتضح بعد الخيار الامريكي الرسمي، فان خيار التدخل العسكري المباشر لاسقاط النظام بات بحكم المرفوض الامر الذي يترك الكرة بملعب المعارضة العراقية لتجعل من خيار التغيير احتمالاً ممكناً وقابلاً للتنفيذ على الامد القريب. فالتعويل على العقوبات الاقتصادية لا يكفي لاسقاط النظام كما انه لايمكن استمرارها دون سقف زمني خاصة وان مبرر استمرارها الرسمي يزول بمجرد تنفيذ النظام العراقي لقرارات الامم المتحدة، وهو امر النظام مستعد للالتزام به اذا ما اطمئن من تخلي واشنطن عن السعي لاسقاطه.

المعارضة العراقية والاعتماد الكامل على واشنطن

ان المعارضة المعنية في هذا التحليل هي القوى المتمثلة بـ "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" والتي تضم بالاساس الاحزاب الكردية الثمانية الاعضاء في الجبهة الكردستانية، اضافة الى عناصر سياسية عربية مستقلة او منتظمة باحزاب حديثة النشأة في الخارج، وبعد تلكؤ انتظمت معظم الاحزاب الاسلامية في هذا التجمع مما يجعله عمليا اكثر تكتل عراقي تمثيلا للمعارضة في الخارج.

مشكلة جماعة المؤتمر الوطني هي : اولا، الاختلافات القائمة بين عناصره وفقدانه للوحدة والشمولية والفاعلية; وثانيا، تشكيك وشكوك دول الجوار باهداف و عناصر المؤتمر وتنافس تلك الدول على بسط نفوذها عليه.

وجاء الاجتماع الاخير للمكتب التنفيذي للمؤتمر الوطني الموحد الذي انعقد خلال شهر شباط الماضي في شمال العراق ليحقق نجاحا في توسيع رقعة وقاعدة المؤتمر وذلك بانضمام الاحزاب الاسلامية وبالذات جماعة السيد باقر الحكيم، رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي يتخذ من طهران مقرا له، ان هذه المشاركة تعكس تحولا في موقف طهران ذات النفوذ الواسع في تلك الاوساط الاسلامية العراقية، واستعدادها لرؤية حلفائها الاسلاميين العراقيين متحالفين مع امريكا. كما ان الاكراد، سعيا وراء طمئنة دول الجوار (تركيا، ايران وسوريا) خففت من مطالبتها بالفيدرالية، كما جاء في صياغة البيان الختامي لاجتماع المكتب التنفيذي الاخير. كما ان الاجتماع طور هيكلية للمؤتمر عبر مكاتب ولجان تقاسمتها رموز المؤتمر. والسؤال الذي يطرح نفسه الان : هل المؤتمر قادر على تطوير نشاطه، خاصة في الداخل بما يمكنه من تهديد النظام وبالتالي اسقاطه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال سيكون لها الاثر الأكبر في الخيار الذي ستعتمده الادارة الامريكية على الامد القريب تجاه العراق. واذا كان الجواب بالسلب، عندها يصبح احتمال التعايش الامريكي مع صدام خياراً حقيقياً.

عندها يطرح السؤال التالي نفسه على جماعة المؤتمر : في حالة عجزهم، رغم الدعم المالي والسياسي الغربي، عن اسقاط صدام، وامام رفض واشنطن استخدام القوة العسكرية المباشرة لاسقاطه، فما هي الخيارات المتاحة لجماعة المؤتمر للتعامل مع الشأن العراقي في هذه الحال ؟

هناك خيار صعب نفسيا قبل ان يكون سهلاً فعليا، وهو التنسيق عمليا مع امريكا، اذا ما اعتمدت التطبيع، على ان ترتبط تلك العملية بدخول النظام بمفاوضات مع المعارضة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن 688 الخاص بحقوق الانسان، واشتراط الضمانات الدولية لضمان التزام النظام العراقي باي اتفاق.

(الملف العراقي، العدد 15 - اذار 1993)

❋ ❋ ❋